The three direct circles of the Iranian vital domain

الدوائر الثلاث المباشرة للمجال الحيوي الايراني

م.د. إيثار أنور محمد البياتي
كلية التربية أبن رشد / جامعة بغداد

المستخلص:

ان انتماء ايران الى نظام اقليمي رئيسي هو النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط ونظام اقليمي فرعي هو النظام الاقليمي للخليج العربي ، دفعها لمحاولة التمتع بخصائص المهيمن الاقليمي ، ولعل اهم مبررات البحث عن وسائل القوة هو الواقع الجيوبوليتيكي لدول الخليج العربي الذي يمتاز بالضعف والهشاشة والاعتماد على القوى الدولية لحماية مصالحه ، من الجانب الاخر فأن احتلال الولايات المتحدة الامريكية لكل من العراق وافغانستان خلق نوع من الفراغ الجيوسياسي على جانبي الحدود الشرقية والغربية لإيران للخروج من عزلتها السياسية خصاصة وان الولايات المتحدة تحاول ضرب طوق من القواعد العسكرية يحيط بالحدود الايرانية ، وقد استطاعت ايران النفوذ الى هذه الدول عبر الدعم الايديولوجي واللوجستي لبعض الاثنيات وتسهيل وصولها الى مركز اتخاذ القرار لتأمين المصالح الايرانية ، خاصة وان هذا الدعم العسكري يأتي في ظروف انهيار المنظومة الدفاعية لكل من العراق وافغانستان.

على صعيد آخر فأن التفكك الجيوبوليتيكي للاتحاد السوفياتي السابق وخروج ستة دول إسلامية الى الشمال من الحدود الايرانية وحصولها على الاستقلال عام 1991 ، ترك فراغ جيوسياسي فيها سهل نفوذ ايران للخروج من عزلتها وتأمين مصالحها الاقتصادية من خلال نقل نفط بحر قزوين المغلق جغرافيا عبر الخليج العربي عن طريق صفقات التبادل ، حيث تمثل ايران افضل واقصر الطرق واكثرها فائدة من الناحية الاقتصادية بالمقارنة مع الطرق التي تمر عبر روسيا وتركيا.

Summary:

This research paper deals with three parties that represent the direct circles of the Iranian vital domain. Theses circles are : the Arab world, which is located in the West of Asia, central Asia and the South of Caucasia and Afghanistan. Theses circles were called direct because they are neighboring countries to Iran and have joint borders with it. In the first circle we talked about the Arab Gulf , Iraq , and Yemen and their positions in the Iranian strategy . In the second circle, we discussed the influence on Iran in central Asia. Finely we examined the mechanism of the Iranian intervention in the political situation in Afghanistan

.

المقدمة:

تقسم دوائر المجال الحيوي الايراني الى نطاقين ، الاول هو الدوائر المباشرة والقريبة ، والثاني الدوائر البعيدة. يتناول البحث نطاق الدوائر المباشرة والقريبة التي تمثل ثلاث دوائر هي اولا دائرة الوطن العربي (غرب آسيا) ، ثانيا دائرة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ، ثالثا دائرة افغانستان(العمق الآسيوي). وقد سميت هذه الدوائر بالمباشرة بسبب حكم الجوار الجغرافي وارتباطها بحدود مشتركة. ينظر الخريطة الرقم (1).

المشكلة: هل تستطيع ايران وهي دولة اقليمية صوغ جغرافية سياسية ذات طابع اقليمي يؤمن مصالحها في المنطقة وتقلل من نفوذ القوى الدولية الكبرى في المناطق المتاخمة لحدودها.

الفرضية : تعمل ايران على مد نفوذها الى دول الجوار المباشر من خلال امتداداتها الاثنية وتوظيف هذه الامتدادات بالدعم اللوجستي بما يؤمن لها الصعود الى مصادر القرار وتأمين مصالح ايران والتقليل من نفوذ الولايات المتحدة او الضغط عليها للموافقة على تأكيد دور ايران في الخليج .

الخريطة (1)

موقع إيران وحدودها الطبيعية والسياسية

المصدر: شبكة الأنترنيت.

الدائرة الاولى:

اولا/ الخليج العربي:

يعد الخليج العربي من اهم دوائر المجال الحيوي المباشر بالنسبة لإيران وذلك لأسباب جغرافية سياسية فأن المنطقة بالنسبة للجيوبوليتيك الإيراني تعد دائرة التماس الأولى والمدخل الى الإقليمية لاسيما بإتجاه الوطن العربي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلولا الملاحة في الخليج لكانت ايران بلدا مغلقا ، لأن بحر قزوين بحر مغلق. ومن ناحية اخرى تشكل الملاحة في الخليج عبر مضيق هرمز الاستراتيجي ، الاهمية القصوى ليس لإيران فحسب بل لكافة دول الخليج والعراق والدول الصناعية في العالم . وتكمن الخطورة الجيوبوليتيكية في هذا الأمر وهي السيطرة والاشراف المباشر على هذا المضيق الذي يعد بمثابة العنق الجغرافي الذهبي لها والذي منحها ميزة جيوسياسية هامة على العالم من خلال استخدامه كوسيلة تهديد جيوبوليتيكي لتعزيز أمنها القومي في اي صراع عسكري كونه نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة للإقتصاد العالمي.

وترجع اهمية مضيق هرمز الى انه يلعب دور الصمام الرئيس ، الذي يتحكم في حركة تدفق النفط من منطقة الخليج الغنية الى مناطق العجز والاستهلاك في انحاء العالم . ويقدر ما يمر بمضيق هرمز نحو 19-20 مليون برميل تحملة نحو مائة ناقلة يوميا اي بمعدل ناقلة كل سبع دقائق ، ولهذا فأن المضيق يتمتع بأهمية استراتيجية بالغة الدقة والحساسية ، خاصة بالنسبة لدول الغرب الصناعية واليابان ، فمضيق هرمز يمر به نحو 56 % من امدادات دول الغرب الصناعية من البترول وحوالي 9 % من امدادات اليابان من هذه السلعة الاستراتيجية . 1

وأهمية هذا المضيق بالنسبة للغرب يجعل اية محاولة ايرانية لإغلاقه تكتيكيا او استراتيجياً تعني قطع الوريد الرئيسي الذي يحمل أهم مصادر الطاقة للغرب والدول الصناعية الاخرى. لذلك كثفت الولايات المتحدة الامريكية وجودها العسكري بالقرب منه من خلال مجموعة من القواعد العسكرية . أما من الناحية الجغرافية الاقتصادية فأن احتياطات النفط والغاز القيمة والتي تشكل دعامة اساسية لاقتصاديات ايران ودول الخليج الاخرى ولاسيما أن بعض هذه الاحتياطات تتداخل بين حدودها البحرية ويتم استغلالها على نحو مشترك . ويعد الخليج مهما ايضا لصادراتها النفطية و لتجارتها الاجمالية في العالم الخارجي[1].

وفي هذا الصدد تعتمد الرؤية الايرانية للتنمية الاقتصادية العابرة للأقاليم على ربط الخليج العربي بآسيا الوسطى. وتتمتع ايران بموقع جيوستراتيجي مهم بين الخليج العربي – وبحر قزوين وتبنت عملية تقوم على (صفقات التبادل) التي تتسلم ايران بموجبها صادرات النفط الخام التي تأتي من آسيا الوسطى لتستهلكها في شمال أيران ، وتقوم بتصدير كمية مماثلة من النفط الايراني الخام من موانئ التصدير الايرانية على الخليج نيابة عن دوا اسيا الوسطى، وقد ثبت ان هذه العملية حققت نجاحا نسبيا بعد أن تم الاتفاق على صفقات تبادل مع الشركات العالمية في كازاخستان وتركمنستان. تأسيسا على ما تقدم ظلت ايران تنظر الى الخليج العربي باعتباره بحيرة ايرانية لما يشكله من اهمية استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة لها، فهو المنفذ البحري الوحيد لها ، كما أن سواحله العربية لها اهميتها الإقتصادية أذ ان افتقار تلك السواحل الى القوى الوطنية العاملة يمكن شغله بفائض العمالة الايرانية فضلا عن ايجاد اسواق للبضائع الايرانية ، والاهم من ذلك كله أن نجاح ايران في السيطرة على تلك السواحل يضمن استقرارها كدولة مصدرة للنفط والغاز واعتمادها عليه بشكل مباشر. امنيا تعد ايران اكثر الدول اهمية في استقرار المنطقة لما لها من أمكانية في أن تؤدي أدوار مهمة ، سواء كان تأثير تلك الدول سلبياً ام ايجابيا[2] .

ان انتماء إيران الى نظام إقليمي رئيسي هو النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ونظام إقليمي فرعي هو النظام الإقليمي للخليج العربي دفعها لمحاولة التمتع بخصائص المهيمن الإقليمي فهي تحاول أن تقوم بدور الراعي والمقاتل الإقليمي في المنطقة وكذلك تقوم بدور المدافع عن القيم والمعتقدات والمحرر في دولة ذات ايديولوجية تؤمن بها وتسعى لنشرها داخل الإقليم كآلية من آليات البحث عن القوة والمجال الحيوي مستخدمة في ذلك الوسائل المتاحة ايديولوجيا وعسكريا في نطاقها الإقليمي ، ولعل من اهم

مبررات البحث عن وسائل القوة والهيمنة هو الواقع الجيوبوليتيكي لدول الخليج العربي الذي يمتاز بالضعف والهشاشة والاعتماد على القوى الدولية لحماية مصالحة مما أعطى لإيران المبررات للبحث عن كل الوسائل لتحقيق اهدافها الدفاعية .

أن العودة للحدود التاريخية صوب الخليج العربي ، يوضح انه في كل مرة انكفأ ت فيها ايران على نفسها تزايدت احتمالات تعرضها للتفكك والعكس صحيح . وتجسد فترة حكم القاجاريين لإيران هذه العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التمدد الجغرافي وتكريس مظاهر قوامتها على الخليج من جانب وبين مقدرتها على حفظ تكاملها الإقليمي والقومي ، ودعم حكومتها المركزية من جانب أخر .

فكون أيران ضمت جزرا عربية غربية غربي الخليج خاصة (طنب الصغرى والكبرى وأبي موسى) من بعض أماراته فقد مكنها ذلك من التحكم في مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالمحيط الهندي .كما أن اتفاقية الجزائر عام 1975 قد اتاحت لها اخضاع الملاحة في شط العرب لمبدأ الاشراف المشترك ، لكن البعد الجغرافي ليس هو كل ما تتميز به ايران على دول الخليج العربية ، فهناك ثقلها السكاني الذي خلق ما يسمى بالانحدار الجيوبوليتيكي بين ايران ودول الخليج لصالح ايران فضلا عن امتداد ديموغرافي مهم لها علاوة على ما تتميز به ايران من وفرة بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز وضخامة ترسانتها العسكرية[3].

تمكنت ايران في زمن الدولة الصفوية والزيدية من القضاء على العديد من الامارات القائمة في منطقة الخليج وضم العديد من الجزر . فيما حققت الدولة البهلوية تمددا جغرافيا في جزر الخليج ومياهه الإقليمية مكنها من تعزيز سيطرتها الجيوبوليتيكية على طرق النقل البحري في الخليج ، وفي مرحلة ثانية تنوعت أساليب زحزحة الحدود الجغرافية الايرانية باتجاه جزر الخليج ومياهه الاقليمية ما بين قانونية تمثلت بعقد الاتفاقيات تارة ، والاحتلال العسكري المباشر تارة اخرى. ففي تشرين الاول عام 1968 وقعت ايران والسعودية اتفاقية نصت على حقوق ايران في جزيرة(فارسي) وحقوق السعودية في جزيرة (عربي) . وعند تعيين الرصيف القاري ، طلبت ايران وجوب مرور الخط البحري الفاصل في منتصف المسافة بين الساحل العربي وجزيرة(خرج) وليس في منتصف المسافة بين الساحل العربي والساحل الايراني اذ ان جزيرة (خرج) تبعد مسافة (50 كم) من الساحل الايراني . وحين اعلنت بريطانيا عام 1968 عزمها الانسحاب من الخليج ، حاولت ايران تحقيق اضافة جيوبوليتيكية للخارطة الايرانية في البحرين ، الا ان كلا من بريطانيا التي تسعى لابقاء مصالحها في المنطقة ، والولايات المتحدة القادم الجديد للمنطقة، حالتا دون ذلك فقد مارست كلتا الدولتين ضغوطا على ايران للتخلي عن مطالبها مقابل تحقيق مطالب جغرافية اخرى لها في المنطقة . فما كان من ايران الا الاختيار بين المجال الحيوي المهم والمجال الحيوي الاهم، اي بين البحرين والجزر العربية الثلاث ، فتخلت عن مطالبها ، والقبول بقرار مجلس الأمن الدولي المبني على تقرير بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق ، التي اكدت على رغبة اغلبية الشعب البحريني في الاعتراف بهويته القومية العربية في دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرر علاقاتها بالدول الاخرى.

على الرغم من استقلال البحرين في 1971/8/14 ، بقيت ايران تعدها تابعة لها ولابد من عودتها الى الوطن الام اذ برزت المسألة من جديد مع قيام الثورة الايرانية حيث اعتبر العديد من صناع القرار السياسي الايراني ان البحرين هي الولاية الخامسة والعشرون ... وانها جزء من التراب الايراني . كما وقعت سلطنة عمان مع ايران اتفاقية (آذار 1972) في طهران ، تنازلت فيها لإيران عن جزيرة (أم الغنم) الاستراتيجية ، كما تنازلت عن سيادتها على منطقة (رأس الغنم) ومياهها الاقليمية. بيد ان اهم أضافة جيوبوليتيكية حيوية للمجال الايراني هي السيطرة على الجزر الاماراتية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبي موسى)[4].

وتتأتى الاهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث كمجال حيوي لإيران من معطيين استراتيجيين هما الموقع والمساحة. بالنسبة للموقع تقع الجزر في منطقة استراتيجية مهمة بسبب قربها من الساحلين العربي والإيراني وعليه فأنها تشكل مركز المراقبة الذي يمكن من خلاله رؤية سواحل المملكة العربية السعودية و العراق كم يشكل موقع الجزر الثلاث مرتكز قوة جيوبوليتيكي لإيران فمن خلال موقع الجزر عززت أيران مواقعها العسكرية الامامية بالقرب من سواحل الامارات والبحرين وقطر بالمقابل، فأن فقدان ايران السيطرة على الجزر يعد نقطة ضعف جيوبوليتيكي بالنسبة لها . اذا من الممكن ان تستخدم كقواعد بالقرب منها مما يشكل تهديدا لأمنها القومي. كما يتأتى موقعها الجغرافي الحيوي هذا من خلال امكانية استخدامها في السيطرة على حركة السفن وناقلات البترول من والى الخليج العربي. فجزيرة (ابو موسى) تعد اهم مركز رقابة على هذا الممر المائي بينها وبين الشارقة والذي يعد ممرا لناقلات النفط وبواخر الشحن ذات الغطس العميق. فيما أتاح موقع جزيرة (طنب الكبرى) السيطرة على مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي . فيما أتاحت (مساحة الجزر) لإيران بناء منشآت عسكرية حتى تستطيع السيطرة على مدخل الخليج والبحر العربي ، ولخدمة هذا الغرض بنيت القواعد في بندر عباس وشاه مهر، القاعدة الأولى في بندر عباس لغرض حماية الممرات المائية ، والثانية في شاه مهر لغرض حماية النفط المتجه الى الخليج العربي . كما اتاحت مساحة الجزر الثلاث لإيران وفرة الكثير من المعادن ولاسيما النفط وأكسيد الحديد الاحمر فضلا عن ثروة سمكية هائلة .

ومن اجل خلق عمق استراتيجي لإيران في منطقة الخليج يسعى صناع القرار السياسي الإيراني لتكوين كتلة إقليمية لملىء الفراغ الاستراتيجي في هذا القطاع من العالم الاسلامي تكون أيران في القلب منه وقائدة له ، عبر اقامة تحالف إقليمي في منطقة الخليج وفق رؤيتها الخاصة والمبنية على أساس جغرافي، وهو ان الحفاظ على الامن يجب ان يكون قاصرا على الدول المطلة على الخليج فقط .. وبما يوفر لها ميزة أفضل للحركة في الخليج . تستند هذه الرؤية الأمنية الإيرانية على حقيقة جغرافية لها ما يبررها وهي انها تمثل شريكا ضروريا لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة بحكم الجوار الجغرافي بينها وبين دول مجلس التعاون ، ومن الصعوبة على دول هذه المنطقة التخلص من حتمية الجغرافيا ومقتضياتها، فقد فرضت حقائق ومعطيات الجغرافية السياسية ، والدين والتراث المشترك على العلاقة بين دول ضفتي الخليج ما يسمى " العلاقات المتداخلة" التي تربط بينهما، فهي علاقة عضوية جيوبوليتيكية بين الضفتين لا مناص لهما منها. تأسيسا على تلك الحتمية الجغرافية كانت أيران حريصة على أن يكون لها دور إقليمي فاعل في منطقة الخليج العربي ففي فترة الحرب الباردة والصراع بين القوى الدولية فيها، كانت أيران تمثل منطقة متقدمة للدفاع عن المصالح الغربية ، خاصة زمن الشاه ، وتمثل منطقة فصل جيوبوليتيكي بين الاتحاد السوفيتي و مصالحه وبين مصالح الغرب في الخليج والشرق الاوسط.

وعلى الرغم من أن قيام الثورة الاسلامية في ايران واعلان الجمهورية قد ادى الى بعض التغييرات الجذرية في سياسة ايران على المستوى الداخلي والخارجي والتحول بعيدا عن الولايات المتحدة بشكل أساسي إلا إنَّ رؤية ايران الاسلامية لدورها الإقليمي في منطقة الخليج لم تتغير في اهدافها ولم تتبدل ولم تتحول رغم التحول الهائل من نظام ملكي الى نظام جمهوري ثوري. فإيران الجمهورية لن تسعى الى التخلي الإقليمي الذي سعت الى ممارسته تحت حكم الشاه فهناك اعتبارات مصلحية وقومية تعلو فوق المصالح والاعتبارات الايديولوجية التي جاءت بها الثورة الاسلامية . اذ ان تغيير صناع القرار لا يلغي حقيقة البحث عن مصلحة الدولة و قوتها سواء لإيران او لغيرها[5].

وفي عرف الجغرافية السياسية والسياسة فأن المنافسة الدولية واستخدام فن الممكن للحصول على مكاسب هو عقيدة لا مناص منها في استراتيجيات الدول ، ومن هنا فأن صناع القرار الايراني بعد نجاح ثورتهم الاسلامية يسعون لخلق المكانة الدولية الممكنة بجيوبوليتيكية جديدة تتلائم مع طروحات الثورة وتحالفاتها الدولية الجديدة إلا ان ايران لم تتخل عن رؤيتها لدورها الإقليمي البارز في المنطقة خاصة وان غزو العراق للكويت قد وفر لإيران فرصة جيوبوليتيكية غير متوقعة اذ وجدت ايران في الأزمة فرصة مهمة لكسر العزلة الدولية والانفتاح على الدول الخليجية والغربية تمهيدا لاسترداد المكانة التي تستحقها أيران في المنطقة بعد عقد كامل من عدم الاستقرار الداخلي والمجابهات الخارجية وكان الهدف هو استعادة النفوذ الذي فقدته الامبراطورية الايرانية منذ اواخر السبعينيات من القرن الماضي عندما كانت القوة المهيمنة على سواحل الخليج ، فبعد حرب الخليج الثانية ظهرت عدة عوامل ساعدت ايران في الخروج من عزلتها السياسية ومن اهمها هو الخلل الذي اصاب التوازن الاقليمي في منطقة الخليج وانتهاء دور القوة السوفياتية كعنصر موازن للولايات المتحدة الامريكية وكتحد تخشاه ايران في الشمال ، فضلا عن تحول ايران تدريجيا من دبلوماسية الثورة الى دبلوماسية الدولة واتباع سياسة واقعية سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي.

لقد شكلت الدائرة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي اهم ساحات الصراع الجيوبوليتيكي الاقليمي فهناك ثلاث قوى ذات طموحات اقليمية : العراق و المملكة العربية السعودية وايران ، وهي اهم الدول المتنافسة اما الدول الاخرى فلا تستطيع التطلع الى دور سياسي طموح نظرا لصغر حجمها. بالنسبة للعراق رغم انه يشكل – الى حد بعيد المصدر الرئيسي لمخاوف ايران الاقليمية إلا ان محدودية منفذه البحري المطل على الخليج ، شكل عقبة جوهرية امام تبؤ الدور القيادي رغم ذلك شهدت الدولتان سنوات من التنافس ادت الى نشوب حرب بينهما كانت من اكثر الحروب تدميرا في المنطقة[6]. وعلى الرغم من ان العراق خرج من الحرب وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة إلأ انه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية ، والعزلة الدولية التي فرضت عليه ، مما اتاح لإيران مكانة جديدة في المنطقة ، فيما ادى احتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطق الى احداث خلل جيو-استراتيجي في توازنات المنطقة ، وجعل الصراع على المنطقة بين القوتين الأخيرتين المملكة العربية السعودية وايران. أما المملكة العربية السعودية فهي ايضا من دول الخليج ذات الطموحات الإقليمية وهي ترى انها لعبت دور القوة الإقليمية الرئيسة في المنطقة لحقبة طويلة من الزمن ن ولن تتخلى عن هذا الدور بما ان حجمها وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية وقدراتها العسكرية والاقتصادية يعزز هذه الطموحات لذلك تنظر ايران الى السعودية بعين الشك والريبة.

لقد اثبتت حالة العلاقات السعودية – الايرانية وجود سياستين متنافستين فرضها منطق الجوار الجغرافي ،والعلاقات التاريخية ، والاهمية التي تحظى بها الدولتان سواء من ناحية الموقع الجغرافي ، والموارد الطبيعية التي تمتلكانها. كما ان هذا التنافس هو نتيجة حتمية للتناقضات القائمة بين قطبين يمثلان نوعين مختلفين تماما من أنظمة الحكم ، وبينهما صراعات إقليمية و حدودية ، وتاريخ حافل بتدخلات كل منهما في شؤون الأقليات لدى الطرف الآخر . ويعود جزء كبير من ذلك التدخل الى الخلافات العقائدية طويلة الامد بين المذهب الذي تدين به السعودية والمذهب الذي تدين به ايران. بيد أن هذا التناقض الايديولوجي لم يقض على التنسيق في السياسات النفطية ، كما ان التعاون داخل منظمة أوبك لم ينجم عن تعاون مشابه في مجالات السياسة الخارجية. وظلت السياسة الخارجية لكل منهما تعكس بعض الخصوصية الايدلوجية لمجتمعيهما، باستثناء بعض الحالات القليلة التي افلتت في سياستها الخارجية من النموذج الايديولوجي واصبحت توفيقية خاصة عندما تكون مصالح الدولة على درجة عالية من الاهمية[7].

ومن اهم القضايا التي يتمحور حولها الصراع الايراني- السعودي على المجال الحيوي للشرق الاوسط قضيتين مهمتين هما النطاق الجغرافي للمدينتين الاسلاميتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة و مملكة البحرين. لقد سعت ايران الى انتزاع السيادة السعودية على هاتين المدينتين ، أما مملكة البحرين فأن السعودية تعد هذه المملكة جزءا من الوحدة الجغرافية السياسية الخليجية كما تعدها جزءا من الأمن القومي الخليجي، وتعد المطالبة الايرانية باستعادتها وضمها تهديدا للأمن القومي الخليجي[8].

ثانيا / العراق:

لغرض فهم حقيقة حتمية وجدلية علاقة موقع الجوار الجغرافي كأحد أهم مميز للعلاقات الدولية وأثره في استراتيجيات الدول المتجاورة وعلاقة ذلك بالمجالات الحيوية لابد من تلمس التاريخ الجغرافي بين موقعي إيران والعراق قبل الاستقلال وبعده وحتى عندما كان العراق جزء من الدولة العثمانية، وما تحقق من نفوذ أو ما اصطلح عليه بالمجال الحيوي وما رافقه من فن استخدام الوسائل للوصول الى الأهداف وتكيفها بحسب التطورات الجيوبوليتيكية.

فعندما امتلكت الدولة الايرانية مقومات القوة لجأت الى الصراع المسلح اذ خاضت حروب متتالية مع الدولة العثمانية وعقدت معها عدد من المعاهدات أهمها معاهدة (أرضروم الثانية) التي حققت بموجبها ايران اهم توسع جيوبوليتيكي جغرافي في العراق اذ اعترفت ايران بسيادة الدولة العثمانية على مدينة السليمانية مقابل اعتراف الدولة العثمانية بسيادة ايران على مدينة المحمرة اضافة الى شروط اخرى صبت في مصلحة الدولة الايرانية .

واستفادت ايران أيضاً من المشاكل الداخلية او مطالب الكرد بحقوقهم القومية للنفاذ الى العراق بهدف تحقيق مجالها الحيوي فيه اذ وظفت ايران تلك القضية توظيفا سياسيا من خلال إقامة علاقات استراتيجية مع القوى الفاعلة في شمال العراق وتقديم الدعم المادي و العسكري اللوجستي لها في حروبها المستمرة ضد كافة الحكومات والانظمة التي تعاقبت على حكم العراق ، فقد كانت استراتيجية ايران من وراء التوظيف السياسي لهذه المشكلة في معظم المراحل التاريخية هو الحصول على أكبر عامل ضغط

جيوبوليتيكي على العراق من اجل تحقيق مكاسب في المجالات الحيوية في ترسيم الحدود في شط العرب وتحسين وجودها في المياه الإقليمية لشط العرب.

إنَّ التحليل الجغرافي ، السياسي للقوتين العراقية والإيرانية قبل عام 1980 يشير الى وجود عملاقين اقليميين بالقرب من اهم المناطق حيوية وحساسية وهي منطقة الخليج العربي وأن التوازن الذي حصل بين القوة العراقية و القوة الإيرانية مع أختلاف الايديولوجيات وتصور كل قوة بأن الأخرى ستحصل على مجال حيوي اوسع أفضى الى الحرب بين القوتين (1980-1988) فضلا عن ذلك عملت الاستراتيجية الكونية للقوى العظمى على تأجيج واستمرار الصراع ، وقد كان من بين أهم النتائج الجيوبوليتيكية للحرب هي تحييد القوتين العراقية والايرانية حتى قيام العراق باحتلال الكويت عام 1990[9]. لقد مثلت السياسة الخارجية الايرانية تجاه العراق في مرحلة الاحتلال الامريكي ، نموذجا جيدا لاختبار طبيعة تلك السياسة وتطورها وصولا لتحقيق مصالح ايران الحيوية في هذا البلد. لذا فقد كان منطقيا ان ترصد ايران تطور الملف العراقي بعيون وموازين مختلفة عما يرصده الاخرون ، ليس فقط لميراث الصراع السياسي والايديولوجي والعسكري الشديد بين البلدين ولكن لسببين جوهريين اولهما احتمال حدوث فراغ سياسي في العراق بسبب الاحتلال وما قد ينجم عنه من مخاطر جيوستراتيجية على الأمن القومي الايراني اهمها احتمال حدوث عملية انفصال لأحد الأقاليم العراقية كإقليم كردستان ، ثانيهما أن تصل الى الحكم في العراق حكومة مستقرة ولكنها موالية للولايات المتحدة الامريكية ومعادية لإيران مما قد يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الإيرانية. واتبعت ايران سياسة مواجهة التداعيات في العراق بعد ان تأكدت بأن الهدف الامريكي ليس الاطاحة بالنظام السابق وانما يتعدى ليشمل النظام في سوريا وإيران. لقد تحركت الاستراتيجية الايرانية وفقا لمصالحها بإتجاه ووسائل متعددة ، داخليا في أرض العراق، وخارجيا للضغط على المصالح الامريكية في الخليج العربي، فظهرت هنا سياسة الضغط والضغط المقابل بما يجعل الاستراتيجية الايرانية تعمل بفن الممكن لتحقيق اهدافها لاحتواء الاحتلال.

ثالثا/ اليمن (الدائرة القريبة):

تاريخيا كان موقع اليمن الجيوستراتيجي احد الاسباب التي ادت الى أن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية وحلبة لتصفية الحسابات الاقليمية ، وتعد هذه السمة هي الغالبة في التاريخ اليمني من مطلع القرن الاول قبل الميلاد عندما شرع الفرس والروم في اللعب بالورقة الدينية عبر دعم ايران لليهود والرومان للنصارى، كجسر عبور لتحقيق الاغراض التجارية المتمثلة في تجارة البحر الاحمر . ولايزال موقع اليمن الجيوستراتيجي يحتل مكانة مهمة في الجيوبوليتيك العالمي عامة والجيوبوليتيك الإقليمي خاصة باعتباره مشرفا على ممرات حيوية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية . فقبل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ، اعتبر المضيق منطقة تنافس بينه وبين الولايات المتحدة وكتعبير عن هذا التنافس اقام الاتحاد السوفياتي قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك الأثيوبية في البحر الاحمر ، واقام الامريكان قواعد عسكرية في مقاديشو وبربرة في الصومال ، وهناك قاعدة عسكرية في جيبوتي وانجليزية في عمان ، أقيمتا للغاية نفسها. كما يعد المضيق من الممرات المهمة استراتيجيا لكل من ارتيريا والسودان والأردن لأنه يعد الممر الوحيد لتجارتها الدولية اذا اغلقت قناة السويس.

ترى ايران ان الوضع الاستراتيجي لليمن وسيطرتها على مضيف باب المندب ووقوع هذه الدولة تحت الهيمنة الامريكية والغربية وتعزيز دور دول شرق اوسطية ، يحتم على صناع القرار السياسي فيها اتخاذ استراتيجية مواجهة متفاعلة مع الواقع الجغرافي والسياسي للمنطقة واليمن مما يجعلها قادرة على التأثير في جيوبوليتيكية منطقة الشرق الاوسط . ووفقا لهذا الواقع فأن الإستراتيجية الايرانية تعمل باتجاهين لتحقيق التوازن وخلق مناطق إزعاج جيوبوليتيكية للقوى الاخرى مما يعطيها ميزة جيوستراتيجية خاصة وان جغرافية السياسية تمكنها من خلق مثل هذا الازعاج ، من خلال طوق جيوبوليتيكي في المنطقة الحاكمة جغرافيا، ومحاولة جعل الخصم (الولايات المتحدة الامريكية خاصة) و اسرائيل والقوى الإقليمية المنافسة في حالة ضعف جيوبوليتيكي اذ ان التواجد الفعال لإيران وقوى اقليمية اخرى مناهضة للسياسة الغربية سيعطي ميزة التأثير في إنسيابية النفط والفعاليات الاقتصادية ، فضلا عن تهديد القواعد والمنشآت العسكرية المنتشرة في عموم المنطقة . وتبدو واقعية الاستراتيجية الايرانية أزاء هذه المنطقة من خلال التعامل الفعال مع الاحداث باستراتيجيتين متميزتين أحداهما خارجية تتمثل بتواجد عسكري واختراق لمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن واخرى داخلية هي استثمار المشكلات الجيوبوليتيكية المتعددة في اليمن. ويأتي اهتمام ايران باليمن كونها تمثل ايضا الخطر الأساسي على المملكة العربية السعودية، فعلى الرغم من أن اليمن لا يملك سوى ربع مساحة أراضي المملكة العربية السعودية ، فأن سكانه يبلغون الحجم نفسه ، بحيث يقع القلب الديموغرافي البالغ الاهمية لشبه الجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي الجبلي منها حيث الهضاب البازلتية الشاسعة ، التي تنتصب مشكلة تكوينات تشبه القلاع الرملية والفوهات البركانية ، في حين تؤوي شبكة من الواحات الكثيفة سكانها منذ العصور الوسطى القديمة[10].

وفي الحقيقة لم يتمكن الاتراك العثمانيون ولا البريطانيون من السيطرة على اليمن أبدا ومثل نيبال وافغانستان ، لم يكن اليمن مستعمرة حقيقية على الاطلاق . ولذلك لم تتطور فيه مؤسسات بيروقراطية قوية. من ناحية اخرى ، تصل تقديرات عدد الاسلحة النارية داخل حدود اليمن الى معدلات عالية تبلغ ثمانين مليون قطعة- أي ما يقرب من ثلاث قطعة سلاح لكل يمني و هو امر يقلق الرياض.

خلاصة القول انه في شبه الجزيرة العربية يبقى جنوب البلاد ذو الكثافة السكانية العالية هو المنطقة التي تكون المملكة العربية السعودية فيها غير حصينة بالفعل : فمن هنا تتدفق الأسلحة والمتفجرات والمخدرات وأوراق القات عبر الحدود اليمنية. ان مستقبل اليمن المزدحم بسكانه وذي الطبيعة القبلية سيمارس دورا كبيرا في تحديد مستقبل المملكة العربية السعودية وربما كان ذلك متعلقا بالجغرافيا أكثر مما يتعلق بالأفكار. لذلك جاء دعم ايران للحوثيين كبوابة للدخول الى البطن الرخوة للسعودية ، كما عملت ايران على استغلال مشكلة الشمال في اليمن في منطقة صعدة واعادة حكم الأمارة الزيدية الى ما يعرف بالحوثيين عن طريق الدعم واختراق البوابة الشرقية وتحويل ميناء عصب الى قاعدة بحرية عسكرية ايرانية[11].

سوريا:

1- ان تدخل ايران في سوريا بسبب موقعها الجغرافي هو جسر استراتيجي للعبور الى مجالها في المشرق العربي وللضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتدفعها للتعاون معها فضلا عن الوصول الى سواحل البحر المتوسط حيث تطل سوريا على هذه السواحل بمسافة 183 كم لتكمل الطوق الجيوبوليتيكي على (اسرائيل) والسعودية .

2- ايقاف عملية السلام مع اسرائيل لدفع الولايات المتحدة الامريكية الى عقد اتفاق مع ايران في الاطار الخاص بدور أيران الاقليمي ونفوذها في الخليج العربي ، فضلا عن حماية مستقبل حزب الله في جنوب لبنان حيث تمثل سوريا العمق والظهير الاستراتيجي له.

لبنان : يعد لبنان ذراع عسكري أيراني متقدم ضد (إسرائيل) وورقة ضغط تستخدمها ايران كلما ازدادت الضغوط الدولية والاقليمية عليها ، فلبنان يمثل مجال حيوي دفاعي متقدم لها. ان السيطرة على الساحل اللبناني الذي يبلغ طوله 225كم يكتسب اهمية خاصة من خلال امكانية التحكم بمسارات نقل النفط خاصة بعد أفتتاح خط باكو- تبليسي – جيهان لتربط بمرفأ عسقلان في فلسطين المحتلة ومن هناك عبر نظام الأنابيب الاسرائيلية الرئيسي الى البحر الاحمر ثم مرفأ ايلات في البحر الاحمر لتحول اسرائيل مفتاح تصدير نفط قزوين الى الاسواق الدولية عبر هذا المرفأ.

الدائرة الثانية : دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز الاسلامية

تعد دول آسيا الوسطى والقوقاز أحد الدوائر المباشرة للمجال الحيوي الإيراني بسبب حكم الجوار، لاسيما أنها تحد أيران من جهة الشمال. وتشترك أيران مع تركمنستان وأذربيجان بحدود برية تصل الى 2543 كم ومع كازخستان باتصالها مع بحر قزوين . وتشترك أيران مع طاجكستان وأجزاء من أوزبكستان بالمشترك القومي فضلا عن المشتركات الدينية مع كل دول آسيا الوسطى والمشترك المذهبي مع أذربيجان فضلا عن التداخل الاثني حيث يعيش في أيران ما يعادل نصف سكان تركمنستان وضعفي سكان أذربيجان[12]. وتعد ايران اقصر الطرق المؤدية الى البحر بالنسبة لهذه الدول المقفلة جغرافيا لتصدير طاقة بحر قزوين الى الخليج العربي . لذلك تعد دول أسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ حيوي في المنظور الاستراتيجي الايراني. يُنظر الخريطة (2).

الخريطة (2)
إيران ودول آسيا الوسطى

المصدر: شبكة الأنترنيت.

وضع استقلال آسيا الوسطى لإيران فضاء إستراتيجياً جديداً يمكنها من مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضد إيران، ولم تتوان إيران عن توظيف هذه الفرصة التاريخية الذهبية ليس فقط لنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكن أيضاً للخروج من دائرة الحصار الأمريكي. وترى إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في آسيا الوسطى. فهي تجاور تركمنستان وأذربيجان جغرافيا، وهي منفذها البري الطبيعي إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية حضارية مع الطاجيك، إذ أنهم يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، ومع الأذربيجانيين الذين يشكل الشيعة 70% منهم.

ان إيران شديدة الحساسية حيال مسألة أمنها الوطني وتحديداً حيال مناطقها الشمالية، إذ أن التاريخ السياسي الإيراني يشير إلى حقيقة مفادها أن إيران ظلت محل نفوذ تقليدي روسي في الجزء الشمالي منها . إذ أدت الحروب الروسية – الإيرانية ولاسيما حربا 1804-1813 و 1828-1836م إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وخيمة بالنسبة لإيران لم تكن مهيأة لتحمل اعبائها بموجب أحد بنود "معاهد تركمانجاي للعام 1828".

ثم فقدت إيران سيادتها بموجب الاتفاقية البريطانية – الروسية عام 1907، التي قسمت إيران، ووضع الجزء الشمالي منها تحت الهيمنة الروسية وقد بقي الوضع هكذا إلى أن جاءت ثورة اكتوبر عام 1917 والغت هذه الاتفاقية باعتبارها موجهة ضد حرية واستقلال الشعب الفارسي.

وقد ظلت العلاقات الروسية-الإيرانية متسمة بحالة من التوتر، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاقية عدم اعتداء بينهما عام 1939 ثم قامت القوات الروسية والبريطانية باحتلال إيران عام 1941 خلافا لاتفاقية عام 1939.

وقد ظل التواجد السوفيتي في إيران حتى عام 1946 وقد استغل كغطاء لإدامة الحركات الانفصالية ضد الحكومة المركزية في إيران. حيث شهدت هذه الفترة تأسيس (جمهورية اذربيجان) والجمهورية الكردية الشعبية (مهاآباد) عام 1945 ثم انهارت هذه الجمهوريات حال اكمال القوات السوفيتية لانسحابها.

وقد ظل الأمر سجالا بين روسيا وإيران حتى عام 1979، إذ انتقلت إيران من دولة منفذة للاستراتيجية الأمريكية في الخليج إلى دولة محايدة في الصراع الأمريكي-السوفيتي. بموجب الشعار الذي رفعته الثورة الإيرانية (لا شرقية ولا غربية) الأمر الذي جعل صانع القرار السوفيتي يحاول الاستفادة من ذلك، ما دام يرى يوميا فصولا من العداء الإيراني للولايات المتحدة بغية تحقيق موطئ قدم له في إيران.

وعندما اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية، كان الموقف السوفيتي ميالا الى الجانب الإيراني، خصوصاً في السنوات الأولى من الحرب وهيمنة الطابع الايدلوجيي – الديني على سياستها الخارجية ودعوتها المباشرة والصريحة بكونها مركز العالم الإسلامي ومحوره، فهمه السوفييت على إنه دعوة مضادة لتقربها من السوفييت، لاسيما وان الاتحاد السوفيتي معني بالمحافظة على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى المهددة بالانفصال تحت تأثير الدعاوى الدينية لإيران. لذلك ظل الاتحاد السوفيتي ينشغل بقضاياه الداخلية بسبب طروحات غورباتشوف المسماة (بالبيروسترويكا). لقد عملت إيران بشكل خفي على تأجيج الشعور الديني في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وحالما تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا فأن القيادة الإيرانية كانت مهيأة تماما للتحرك نحو الجمهوريات وذلك بسبب أن روسيا قيصرية كانت أم شيوعية قد أبدت رغبة قوية في التوسع الاستعماري، وإيجاد حدود ومناطق آمنة وعازلة وكانت إيران ضحية لمثل هذه التوجهات.

ومع ذلك أدركت إيران أنها لن تتمكن من ملئ الفراغ الناجم عن غياب القوة الروسية في آسيا الوسطى (وبالتأكيد أنها لا ترغب في عودة الامبراطورية الروسية والسوفيتية التي شكلت كابوساً أبدياً لإيران طيلة القرون الماضية) ولكن (غياب القوة الروسية) سيعني بالتأكيد استبداله بالقوة الأمريكية التي هرعت اليها بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز لملء الفراغ وهذا بالتأكيد ليس البديل المناسب لإيران لذا أن إيران ستعمل ما بوسعها لأتباع سياسية من شأنها تقوية سياسات روسيا وتحالفاتها في المنطقة ومنها اتفاقات شنغهاي في آسيا الوسطى.

ان الخريطة الجديدة للوجود العسكري الأمريكي حول إيران يوضح حالة الطوق الذي تفرضه الولايات المتحدة حول إيران والذي يضع العديد من التحديات والمصاعب والتهديدات على الأمن القومي الإيراني. وتجدر الإشارة هنا، إلى إن إيران لا ترى في التوجه شمالا كل شيء بالنسبة لأمنها الوطني، لأنها تبقى معتمدة في مسعاها الأمني الشامل على تدعيم دورها في الخليج . وبذلك يتبين ان المسعى الإيراني حيال الجمهوريات، رغم أهميته بالنسبة للأمن الإيراني، إلا أنه يمثل مؤشرا لمدى القبول الدولي والإقليمي لدورها الإقليمي في الخليج، بل قد يكون ورقة ضاغطة على الاطراف المقيدة للفعل الإيراني للقبول بدور اكبر في الخليج، الذي يعد محور الأمن الإيراني الشامل[13]. أما أهم عوامل اهتمام ايران بدول آسيا الوسطى والقوقاز فهي :

1- طرح إيران لأنشاء قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية كبرى في المنطقة واستغلال حاجة كازاخستان إلى العملات الصعبة لترتيب صفقات السلاح النووي، وقد تم بالفعل استقطاب 50 خبير نووي إلى إيران من كازاخستان لقاء مبلغ 6 آلاف دولار شهرياً والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن الإقليمي في عامل دولي يرتكز أمنه على القدرات والأسلحة الذرية، وهذا ما ذهب إليه آية الله (تسخيري) رئيس المجمع العالمي لبيت المال عندما علق على استقلال الجمهوريات الإسلامية قائلاً "أن هذه القوة الإسلامية الجديدة لها أهمية خاصة في أنها تملك العلم النووي وتخزن في بلادها أسلحة نووية.

2- التخوف الإيراني من أحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، إذ ترى الحركات الوطنية الأذرية أن تقسيم أذربيجان ما هو الأ نتاج مؤامرة تاريخية بين روسيا القيصرية وإيران، وتوجت بمعاهدة لوبستان عام 1813 إذ يوجد 6 مليون أذري في إيران (22 مليوناً بحسب بعض التنظيمات السياسية الأذربيجانية) 60% منهم لا يتكلمون الفارسية، إضافة إلى الحدود المشتركة التي لا يفصلها سوى نهر اراكس وانتشار المذهب الشيعي كما أن احتمال قيام نهضة اقتصادية في أذربيجان المستقلة بالاعتماد على ثروتها النفطية من شأنه أحداث جاذبية لمنطقة أذربيجان الإيرانية نحو الوطن الأم وبالتالي يعد ذلك خطر على الوحدة الإيرانية خاصة إذا علمنا أن عدد الأذريين داخل إيران أكثر من أذربيجان نفسها.

وقد أعترفت إيران بأنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع أرمينيا (94% من سكانها يعتنقون الدين المسيحي) من باب الضغط على أذربيجان وقد نجحت إيران بهذا المسعى بسبب موقع أذربيجان المغلق جغرافيا بين أرمينا وإيران .

3- يعيش في إيران ما يعادل نصف سكان تركمانستان ويقدر بـ2مليون نسمة، إضافة إلى الحدود الطويلة المشتركة بينهما ولذلك أن احتمال قيام حكم ذاتي على جانبي الحدود بين البلدين من شأنه تهديد الأستقرار في المنقطة، ولهذا اضطرت إيران وتركمانستان إلى إنتهاج سياسة الوفاق فتركمانستان لا تدعم التركمان في إيران، وتمتنع عن المساهمة في أي حركة انفصالية عرقية، وتتمسك إيران من جهتها بعدم تحريك الأصولية، والتخلي عن استغلال النظام القبلي التركماني.

4- الاشكالية التي ظهرت حول بحر قزوين التي تخص التوصيف القانوني هل هو بحر ام بحيرة خاصة وأن إيران وروسيا كانت خلال الحقبة السوفيتية تتقاسمان السيطرة على بحر قزوين، من خلال المعاهدات الموقعة بينهما، اما الأن فقد ظهرت دول ثلاث أُخرى تشترك معهما في المياه الإقليمية لبحر قزوين وهي كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان فاقترحت إيران تشكيل منظمة أو إطار أمني تكون الجغرافية المعيار الرئيس فيه أطلق عليه منظمة بحر قزوين CSCC والغاية منه تعزيز

نفوذها ووجودها الإقليمي في المنطقة (خاصة وأن حصة إيران من موارد بحر قزوين قد تأثرت كثيراً) واقترحت عقد المؤتمر الأول للمنظمة في طهران 1992 للتنسيق بشأن الملاحة والصيد والبيئة والثروات الطبيعية.

5- أن بروز قوة طالبان في أفغانستان أحد الأسباب التي اقنعت روسيا والحكومة الشيوعية السابقة في طاجكستان لتقبل التعايش مع الحكومة الإسلامية الطاجيكية وممثلة بعدد من الوزراء وذلك لأن إيران مارست دور الوسيط في القضية الطاجيكية وانهت الحرب الأهلية[14]. وتتدخل إيران سياسيا عندما يكون العنصر القومي حاضراً كما في شمال أفغانستان، وطاجكستان، ودينياً ومذهبياً كما هو الحال في سياسة إيران تجاه أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية.

6 - مبادرة إيران إلى احياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) * التي انشئت عام 1985، وتضم إيران وباكستان وتركيا خلفاً لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي انشئت عام 1965. ولكنها ضمت هذه المرة دول آسيا الوسطى وأذربيجان ورفضت ايران انضمام ارمنيا وجورجيا. وترجع هذه السياسة الانتقائية لإيران إلى طموحها في صوغ المجال الجغرافي ذي الاغلبية المسلمة، إذ عبر قادة الجمهورية الإسلامية في مؤتمر قمة المنظمة في طهران 1992 عن املهم في أن تصبح المنظمة سوق إسلامية تضم (250) مليون نسمة و (4) مليون كم2.

7 - أن إيران تشارك دول آسيا الوسطى اهتماماً يتصاعد بتأثير الحركات السياسية الإسلامية التي تستخدم العنف في آسيا الوسطى، وبالذات فيما يتعلق بعلاقة تلك الحركات مع حركة طالبان الافغانية ومن المعروف ان إيران ليست على وفاق مع حركة طالبان نتيجة التوجهات الأصولية المتشددة لتلك الحركة وبالذات في علاقاتها مع الشيعة الافغان وليس هناك ما يدل على دعم إيران لحركات التمرد السياسي الإسلامي المتمركزة في وادي فرغانة في آسيا الوسطى وقد أيدت إيران إعلان آسيا الوسطى كمنطقة خالية من السلاح النووي ووقعت على إعلان طشقند 1996 للمشاركة في مشروع (سيكا) الذي تقوده كازاخستان لإجراءات بناء الثقة في آسيا الوسطى.

8 – تركيز ايران، وخاصة في الميدان الاقتصادي، على حزمة من السياسات التي صممت ليس فقط لتطوير وجودها الاقتصادي في آسيا الوسطى ولكن أيضاً لحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح الاقتصادي في آسيا الوسطى، وذلك من خلال تطوير شبكة مواصلات برية (طرق وسكك حديدية) بين إيران وآسيا الوسطى بحيث يمر التعامل التجاري مع آسيا الوسطى بالضرورة عبر البوابة الإيرانية، وبذلك تصبح إيران هي حلقة الوصل بين آسيا الوسطى والعالم الخارجي، ومن ذلك بناء طريق مشهد – سرخس، وربط إيران بشبكة السكك الحديدية في آسيا الوسطى بحيث تصل الأخيرة إلى الخليج العربي عن طريق إيران.

وتستطيع إيران أن تصل إلى الشرق الأقصى عن طريق آسيا الوسطى، هذا بالإضافة إلى تقديم الائتمان وتوقيع سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية مع تركمنستان، التي تعتبر أهم دول أسيا الوسطى بالنسبة لإيران بحكم الجوار الجغرافي، وكازاخستان، وطاجيكستان، واوزبكستان[15].

9- توصيل النفط والغاز التركماني والنفط الكازاخي عبر ايران الى الخليج كونه أقصر الطرق وأكثرها فائدة من الناحية الاقتصادية.

الدائرة الثالثة: أفغانستان

تستند علاقة ايران بأفغانستان على الجوار الجغرافي وعلى أهمية أفغانستان الجغرافية وعلى التداخل العرقي بسبب المجال الحيوي القديم (التاريخي) ، اما بالنسبة الى الجوار فأنها ترتبط مع ايران بحدود مباشرة بطول (978) كم . اما اهمية أفغانستان فأن لها اهمية محورية كونها حاجزا جغرافيا بين الهضبة الايرانية وسهوب آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية. وتتسم بأهميتها الاستراتيجية المذهلة ، وبالتالي لم يطمع فيها الروس وحدهم ، ولكن ايضا الايرانيون والباكستانيون ، حتى ان صناع القرار الهنود صاروا مهووسين بها[16]. ان افغانستان المستقرة والمعتدلة على نحو معقول ستصبح حقا محورا جيبوليتيكيا ليس لجنوب آسيا الوسطى فحسب ، بل ولأوراسيا بشكل عام، وهي الارض المركزية التي تصورها ماكندر من حيث التقارب ، في مصالح كل من روسيا والصين والهند وإيران الذين يؤيدون وجود ممرات للنقل عبر آسيا الوسطى . وتعد هذه الممرات من اقوى طرق التجارة الأوراسية الموجهة للاقتصادين الصيني والهندي. أن تقديرات التجارة البرية الهندية عبر آسيا الوسطى الى أسواق الشرق الاوسط وتلك الاوربية تتوقع نموا يزيد على 100 مليار دولار سنويا. أما بالنسبة للتداخل العرقي بسبب المجال الحيوي التاريخي ، فقد انبسطت الامبراطورية الفارسية ، حتى وصلت جيحون و أفغانستان ووادي السند ويتفق مع ذلك دبليوبارتولد الجغرافي الروسي الذي عاش في القرن العشرين فيضع ايران الكبرى بين نهري الفرات والسند ويصف الاكراد والافغان على انهما شعبان ايرانيان في الاساس.

تمر الحدود بين افغانستان وايران جميعها، باستثناء منطقة صغيرة عند مصب نهر هلمند وبحيرة هامون، بمنطقة صحراوية خالية من السكان . ولما لم تكن في هذه الصحراء اية فواصل ثقافية تميز بين الافغان والايرانيين اذ ان اللغة الفارسية هي السائدة في منطق الحدود ، لذلك فأن التقسيم ، ورسم الحدود استند على اساس ديني طائفي وذلك بإدخال المسلمين السنة ضمن أفغانستان والمسلمين الشيعة ضمن ايران . الا ان هذا الحل لم يفلح في معالجة قضية القابل البلوجية مما ترتب عليه بقاء جزء من إقليم بلوجستان وقبائله ضمن أيران ايضا، وبذلك اخضعت هذه العشائر ووطنها الى ثلاث دول هي أفغانستان وباكستان وايران. وهكذا ظهرت قضية بلوجستان كأحدى المشاكل الاقليمية ، وبؤرة من بؤر الصراع فيما بين الدول الثلاث[17].

العوامل الجغرافية ودورها في العلاقة بين ايران وافغانستان

تؤدي الجغرافيا دوراً معقداً في تشكيل المصالح الإيرانية في المنطقة؛ فهي تعطي النظام ميزات كثيرة تجعله متحكماً في عدد متزايد من الملفات الحيوية، وهو ما يعني مزيداً من النفوذ وتنامي الدور الإقليمي، ولكن من ناحية أخرى فإن الجغرافيا الإيرانية تضع النظام على شفير عدد من الأزمات. وإذا اعتبرنا أن العِرق الفارسي هو المتحكم الرئيس في إدارة الدولة الإيرانية، فإن التوزيع السكاني داخل إيران يكشف أن الكتلة الفارسية تتركز في الهضبة الوسطى الداخلية، بينما تتوزع الأقليات العرقية والدينية في المحيط الإيراني، وعلى الحدود الخارجية، يضاف إلى ذلك أن إيران محاطة بعدد من الدول المتفجرة داخلياً لأسباب عرقية أو دينية، مثل: أفغانستان، العراق، باكستان، وهذا يجعل المنطقة بأسرها خاضعة لتأثير «الدومينو»

في ظل هذه الوضعية الشائكة يصبح من الصعب تعريف المصالح الإيرانية على نحو متفق عليه، هل تتوافق هذه المصالح مع خلخلة البُنى السياسية لهذه الدول إلى درجة التفكيك؟ أم أن ذلك سيؤدي إلى انتقال الخلخلة إلى الداخل الإيراني؟ وهل يعني ذلك أنه سيكون من مصلحة طهران أن تحافظ على استقرار هذه الدول وثبات الأنظمة الحاكمة فيها؟

بعد أحداث 11 سبتمبر-أيلول والاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، ثم العراق عام 2003م، تغيرت معادلة الجغرافيا السياسية لتكتسب إيران وضعاً تفاوضياً قوياً ونفوذاً هائلاً في المنطقة؛ فقد تدخلت القوة العظمى في العالم؛ لكي تُسقِط النظامين السُنيين شرق إيران وغربها، مع المحافظة في الوقت نفسه على الحد الأدنى من التماسك الهش للإطار الخارجي في كلتا الدولتين، وهو أفضل مما كانت تحلم به إيران؛ فهي في مأمن من فوضى عرقية ودينية على بوابتيها الشرقية والغربية، مع حرية مطلقة للدخول والخروج من وإلى الدولتين[18]. تقع أفغانستان إلى الشرق من إيران، وتمتد الحدود المشتركة بينهما إلى 978 كم، وتُعدُّ إيران أحد المنافذ البحرية الهامة لأفغانستان، كما أن الأخيرة بمثابة ممر مباشر لإيران إلى آسيا الوسطى والصين.

ويتكون سكان أفغانستان من : البشتون ونسبتهم 40%، والطاجيك 30%، والأوزبك 10%، والهزارة أقل من 8%، والأغلبية من السُنة الأحناف، وتبلغ نسبة الشيعة نحو 5%، مع وجود نسبة أقل من الشيعة الإسماعيلية، وتعد اللغة الفارسية متداولة لدى 60% من السكان، ويتحدث بها الطاجيك.

إن التحليل الجيوبوليتيكي لموقع أفغانستان في عقلية المخطِّط الإستراتيجي الإيراني يعطي ملمحين أساسيين:

أولهما: أن الإيرانيين يتبنون نظرية «المجال الحيوي» في التعامل مع كلٍّ من العراق وأفغانستان، وهذه النظرية تبلورت بعد الحرب العالمية الأولى على يد النازيين في ألمانيا، وتقول النظرية باختصار: «إن لكل شعب الحق بالاستيلاء على الجغرافيا التي يراها ضرورية لنموه». وهي نظرية تنطلق من احتقار الشعوب الأخرى والتعالي عليها، وهو ما يتناسب مع الثقافة الشيعية الموروثة تجاه السُنة، خاصة وأن أغلب الدول المحيطة بإيران التي تشكل «مجالها الحيوي» هي دول سُنية.

وثانيهما: أن العراق وأفغانستان تحولا بعد الغزو الأمريكي لهما إلى «مناطق رخوة»؛ حيث اختلت فيهما موازين القوى بالدرجة التي فتحت المجال واسعاً لدخول قوى أخرى إقليمية ودولية إلى حلبة الصراع، وهو أمر لا يتناسب مع الأمن القومي الإيراني، ويحتم على طهران أن تدخل بكل قواها إلى كلتا الدولتين، مع ضرورة تَذَكُّر أن إيران نفسها ساهمت بصورة فعالة في تحويل هاتين الدولتين إلى حالة «الرخاوة».

تمكنت إيران من تفعيل المزايا الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها؛ حيث إنها تحولت إلى لاعب إقليمي أساسي لا يمكن إغفال دوره في القضايا الحساسة بالمنطقة، وأبرزها الأزمة في أفغانستان، وكان الدور الإيراني حاضراً منذ البداية، فقد حَرَّضت طهران المجتمع الدولي بصفة مستمرة ضد حكومة طالبان منذ تشكُّلها في أفغانستان، ثم قدمت الدعم الاستخباراتي والعسكري والاقتصادي والسياسي لإنجاح الغزو الأمريكي، وتذكر بعض التقارير أن خبراء إيرانيين شاركوا بصورة مباشرة في التخطيط للمعارك ضد طالبان وفي تنفيذها أيضاً، وبعد سقوط الحركة ساهمت أيران في عقد مؤتمر (بون)، ثم ساعدت في تشكيل الحكومة الانتقالية في كابل، وتعهدت بتقديم 500 مليون دولار لجهود إعادة الإعمار، وتمتلك طهران تحكُّماً في عدد من الملفات الأفغانية الهامة، مثل: المخدرات، اللاجئين، التبادل التجاري، دعم الأقلية الشيعية، تقديم الدعم العسكري لمجموعات متفرقة في أفغانستان، الحرب على الإرهاب... إلخ.

وترافق تعاظم التأثير الإيراني في أزمة أفغانستان مع تغير الرؤى في الولايات المتحدة من «تدويل» القضية بالمشاركة مع الأمم المتحدة وحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي (وهو رأي الجمهوريين) إلى محاولة «أقلمة» القضية من خلال تفعيل دور الدول المجاورة لأفغانستان (وهو رأي الديمقراطيين)، وانطلاقاً من هذا المفهوم عُقِد مؤتمر لاهاي لمناقشة الأوضاع الأفغانية ودعيت إليه إيران في مارس 2009م، بعد أشهر قليلة من تولِّي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الإمريكية[19].

العوامل التاريخية ودورها في العلاقة بين أفغانستان وايران:

لا يمكن تجاهل الخلفية التاريخية للعلاقة بين أفغانستان وإيران؛ فلم تكن الأولى دوماً بمثل حالتها الراهنة، بل مرت بفترات قوة وبأس أذاقت فيها القوى التي حكمت في إيران وبال أمرها، ويمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية التي لها انعكاس على الحاضر في ما يلي:

1 - احتل الفرس الصفويون مناطق في أفغانستان منها ولاية قندهار مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، حيث عاثوا فيها فساداً، فكان أن ثار الأهالي على الصفويين عام 1709م، ثم عام 1716م وقتلوهم عن بكرة أبيهم، وأعلن الأفغان الجهاد على الصفويين وزحفوا إليهم بجيش كبير، حيث اجبروا السلطان حسين على الاستسلام وسقطت بذلك الدولة الصفوية .

2 - وفي عام 1729م بدأ زعيم القاجار نادر شاه حرباً ضد الأفغان لإخراجهم من إيران، ثم لاحقهم إلى أفغانستان، حيث احتل أغلب أراضيها ودخل قندهار عام 1736م وخربها بعد حصار دام عاماً كاملاً.

3 - وفي عام 1747م تمكَّن الأفغان بقيادة أحمد خان من استعادة قندهار بعد طرد الإيرانيين، ثم حرر أفغانستان كلها بعد قتال استمر 25 عاماً.

4 - وفي عام 1837م تمكن شاه إيران بدعم الروس من احتلال هراة في أفغانستان، إلا أن دوست محمد الأفغاني استرجعها بعد عدة سنوات.

تُبرِز هذه المحطات التاريخية استمرارية الصراع بين أفغانستان، و إيران، وأن سكان قندهار على وجه الخصوص كان لهم دور كبير في مواجهة الأطماع الإيرانية في بلادهم، كما كان لهم دور في تحرير أفغانستان كلها من نفوذهم، وقد أورثهم ذلك عداوة إيران.

ولا يختلف الحاضر كثيراً عن التاريخ، فلا تزال المواجهة قائمة بين الولايات الجنوبية في أفغانستان وسكانها من البشتون وبين الإيرانيين، الذين يتوارون حالياً خلف الاحتلال الأمريكي.

ما يلفت الانتباه أن التدخل الأمريكي في أفغانستان جاء مناصراً للجانب الإيراني بصورة سافرة، فعلى الرغم من تكرار مطالبة المسؤولين الإيرانيين بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان، إلا أن العداء الأمريكي يبدو واضحا للأعداء التقليديين لإيران، أي: البشتون ، سواء على الجانب الباكستاني أو الأفغاني، ويصدر مسؤولون أمريكيون تهديدات دورية ضد مؤيدي طالبان على الجانب الباكستاني، داعين إلى «تطهير» الجيش وأجهزة المخابرات من العناصر ذات الميول الدينية، ويزعم المبعوث الأمريكي ريتشارد هولبروك أن السي آي إيه تمتلك أدلة مادية على ضلوع الاستخبارات الباكستانية في تقديم الدعم لطالبان البشتونية، وقائد القوات الأمريكية الأميرال مايكل مولن يؤكد هذه العلاقة ويقول: «هناك بالطبع مؤشرات، وهذا واحد من الأمور التي يجب أن تتغير»[20].

هذا الضغط الأمريكي الهائل على الجيش الباكستاني لدفعه إلى التخلي عن خلفيته الدينية التي تأسست عليها دولة باكستان من الأساس، يقابله تفهُّم أمريكي كامل للعداء الإيراني للأفغان ، فقد صرح الجنرال ديفيد بتريوس قائد القيادة العسكرية الوسطى بأن الولايات المتحدة لها مصالح مشتركة مع إيران في أفغانستان، وذكر أن إيران التي يهيمن عليها لا تريد عودة حكم طالبان ، وقال: «إنهم لا يريدون أن يروا أفغانستان في قبضة قوات سُنية متطرفة».

الإستراتيجية الإيرانية في أفغانستان:

هناك منطلقات تشكِّل في مجموعها الإطار العام للسياسة الإيرانية، وهذه المنطلقات ترتبط بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية والسياسية المختلفة، وعلى ضوء ذلك يمكن استعراض أبرز الأهداف الإيرانية في أفغانستان في الآتي:

1 - تأمين المصالح الإيرانية في أفغانستان بوصفها دولة، وبكونها ساحة للصراع على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى. إن المصلحة الأبرز لطهران، هي الحيلولة دون قيام نظام مركزي قوي في أفغانستان يمكن أن يشكل تهديداً مستقبلياً لإيران، وتمثل طالبان الهاجس الأكبر للمخطط الإيراني؛ كونها تحمل منطلقات عقدية ذات صبغة سلفية، كما أن لها قبولاً واسعاً في أوساط البشتون، فضلاً عن نجاحها من قبل في تأسيس حكومة قوية استمرت خمس سنوات.

كانت هذه الفترة كافية لمعرفة ما يمكن أن يحدث في حال استرجعت طالبان الحكم في أفغانستان، ويكفي أن الصراع بين الحركة والأقلية الشيعية أسفر عن مقتل أكثر من خمسة عشر ألفاً أغلبهم من طالبان، وذلك في المؤامرة التي نفذت عام 1996م بمشاركة الأوزبك في مزار الشريف، ونتج عنها مقتل عدد كبير من قيادات طالبان ووزرائهم وعلمائهم، وهو ما دفع الحركة إلى العودة لاحقاً إلى المدينة وإقامة الحدود الشرعية على المتورطين ثم تتبعوا المتآمرين إلى باميان-موطن الشيعة الهزارة- ووادي كيان -موطن الإسماعيلية- عام 1998م. وقد سارعت قيادة الحرس الثوري الإيراني إلى حشد ما يقرب من مائتي ألف جندي على الحدود مع أفغانستان بعد سقوط مزار الشريف وتوتُّر الأجواء إثر إعدام طالبان لعدد من الديبلوماسيين الإيرانيين المدانين بالتجسس[21].

ويعبِّر مستوى الدعم الإيراني للغزو الأمريكي لأفغانستان عن أن إسقاط طالبان كان يمثل أولوية قصوى للنظام الإيراني، وقد افتخر الرجل القوي في النظام الإيراني هاشمي رفسنجاني بقتالهم سوية مع الأمريكان ضد طالبان، فقال في خطبة ألقاها بطهران: «إن القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنه لو لم تُساعد قواتهم في قتال طالبان لَغَرق الأمريكيون في المستنقع الأفغاني، يجب على أمريكا أن تعلم أنه لولا الجيش الإيراني الشعبي ما استطاعت أمريكا أنْ تُسْقط طالبان». يضاف إلى قائمة المصالح أن أفغانستان تمثل حجر الزاوية في حال قررت إيران «الاستدارة شرقاً» مبتعدة عن النظام الإقليمي للمنطقة العربية، متجهة نحو منطقة «شمال غرب آسيا».

وتحظى المصالح الاقتصادية مع أفغانستان برعاية خاصة بسبب الاعتماد الأفغاني بدرجة كبيرة على المنتجات الإيرانية لأسباب عديدة، منها: التقارب الثقافي والجغرافي. وقد نمت التجارة الإيرانية الأفغانية من 10 ملايين دولار عام 2001م إلى نصف مليار دولار في عام 2006م، ثم تضاعفت إلى مليار دولار في عام 2008م[22]. وتحتل مكافحة تهريب المخدرات أولوية في قائمة المصالح الإيرانية في أفغانستان؛ حيث يُهرب ثلث الإنتاج الأفغاني المقدر ب «2500 طن» عبر الأراضي الإيرانية، وبحسب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة المنظمة أنطونيو كوستا، فإن إيران تتصدر قائمة الدول التي تعاني من الارتفاع الحاد في تعاطي المخدرات بشكل عام، في الوقت الذي ما زالت فيه أفغانستان تتصدر قائمة أكبر الدول المنتجة لمخدرات الأفيون في العالم، حيث ما زال إنتاجها يتجاوز رقم 8200 طن في العام.

2 - الحيلولة دون تفكُّك أفغانستان إلى دول صغيرة، أو منع إعادة رسم خريطة المنطقة؛ لتظهر دول جديدة، مثل: دولة البشتون، أو دولة البلوش، وهو ما يهدد التركيبة المعقدة للدولة الإيرانية.

هل تريد إيران تفكيك أفغانستان وإنهاءها كدولة موحدة؟ تتشابه أفغانستان مع العراق في المنظور الإيراني في أمور: (الجوار، التمزق الطائفي والعرقي، الخضوع لامريكا، إمكانية التفكيك والتقسيم بحسب تلقي الدعم من الخارج). إن الوضع النموذجي لإيران هو حالة التفكك الداخلي مع بقاء الإطار الخارجي الهش للدولة، وهي وضعية بين التفكيك والتقسيم تتيح لإيران النفوذ إلى مراكز القوى والأطراف المتصارعة في أفغانستان، مع صلاحية مطلقة للدخول والخروج.

أن مخططات إعادة رسم خريطة المنطقة ليست سراً؛ حيث يجري تسريب خرائط وتصورات جديدة كل فترة، وآخرها ما نشر في مجلة القوة العسكرية الأمريكية في يوليو 2006م ولقي انتشاراً واسعاً في الإعلام العربي، وهي خريطة جديدة للشرق الأوسط تظهر فيها دول جديدة، مثل: بلوشستان الحرة، والتي تقتطع أراضي من باكستان وجنوب أفغانستان وجنوب إيران، ودولة: كوردستان الحرة، التي تضم مناطق الأكراد في إيران وتركيا وسوريا والعراق.

وتقوم فكرة إعادة رسم الخرائط على أساس أن الحدود بين الدول غير مكتملة وأن تجربة الكيان السياسي الذي يضم «تشكيلة» من الأعراق والطوائف المتوافقة دينياً أو قومياً في إطار «لمِّ الشمل» غير ناجحة، ويجب تصحيحها وَفْقَ مبدأ القومية الخالصة أو الطائفة النقية في الدولة الواحدة.

ووفْق هذه الرؤية فإن إيران هي الخاسر الأكبر؛ لأنه سيُقتطع منها أجزاء تذهب للبلوش والأكراد والعرب الشيعة والأذريين، بينما سيُسمح لها بالحصول على قطعة من أفغانستان؛ حيث يعيش الهزارة، لذلك تُفضل إيران في المرحلة الحالية سياسة تمدُّد النفوذ عبر مختلف الوسائل بخلاف التقسيم أو الاحتلال حذراً من تداعيات غير محسوبة، وتحرص واشنطن على رعاية واستضافة جهود الحركات الانفصالية في هذه المنطقة، وبخاصة الذين يطالبون بتأسيس دول جديدة.

3 - تحقيق مستوىً من التوازن بين جميع الأطراف في أفغانستان بحيث لا يتفوق طَرَف على آخر، وهذا يشمل بالأساس: الحكومة المركزية، طالبان والبشتون، التحالف الشمالي.

آليات التدخل الايراني في افغانستان

تعود العلاقات الإيرانية-الأفغانية بحكم الجوار والمصالح المشتركة إلى فترات طويلة ماضية، غير أن ما يهمنا هو طبيعة تلك العلاقات مع بدء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، والواقع أن إيران طرف أساسي في دعم الجهاد الأفغاني ضد القوات السوفييتية حيث استمر ذلك الدعم حتى تم انسحاب تلك القوات في فبراير عام 1989، غير أن استبعاد حلفاء إيران من ترتيبات الحكم في أفغانستان قد أدى إلى غضب طهران، فعارضت حكومة المجاهدين الانتقالية التي تشكلت في 24فبراير1989 برئاسة صبغة الله مجددي، وقد تمثل الغضب الإيراني تجاهها- منذ تشكيل تلك الحكومة- إلى التقارب مع نظام نجيب الله في كابول وأقامت معه علاقات جيدة توجت باستقبال نجيب الله في مدينة مشهد الإيرانية في نوفمبر1990.

ومع سقوط نجيب الله أمام هجمات المجاهدين ثم نشوب الحرب الأهلية نتيجة الخلافات بين الفصائل الأفغانية حول السلطة وجدت إيران نفسها منخرطة في تلك الصراعات، حيث عملت على دعم الشيعة وتأييدهم في مواجهة الفصائل الأخرى، غير أن استمرار القتال بين المجاهدين الأفغان قد أدى في النهاية إلى بروز حركة طالبان في عام 1994 التي استطاعت أن تفرض نفسها رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية الأفغانية آنذاك[23].

ولم تكن العلاقات بين إيران وطالبان ذات طبيعة ودية وإنما كانت ذات طبيعة عدائية منذ البداية، حتى إن الأمر كاد يصل إلى حد نشوب حرب بينهما في عام1998، وتبدأ القصة حينما قامت طالبان في 2يونيو عام 1997 بإغلاق السفارة الإيرانية وطرد العاملين منها متهمة إيران بالتدخل في الشئون الداخلية الأفغانية وإرسال الدعم العسكري للشمال تحت شعار المساعدات الغذائية الإنسانية، واستمر التوتر بين الدولتين وبلغ ذروته على خلفية أزمة الدبلوماسيين الإيرانيين التسعة في القنصلية الإيرانية في «مزار شريف» والذين قتلوا في أفغانستان ومع تطور الأحداث حشدت إيران 70ألفًا من قوات الحرس الثوري على الحدود مع أفغانستان وقابلتها حركة طالبان بحشد 25 ألفًا من مقاتليها ونشر صواريخ «سكود»، غير أن تراجع إيران واعتمادها سياسة عقلانية ومبادرة طالبان بالإفراج عن عشرة من الأسرى الإيرانيين ثم عن جميع الأسرى فضلاً عن المصالحة بين الحركة وقادة الهزارة الأفغان، كل ذلك أدى إلى تهدئة التوتر بين الطرفين[24].

في ضوء حالة العداء المشار إليها رفضت إيران في البداية الاعتراف بالمجلس الانتقالي الحاكم الذي يتألف من ست شخصيات جميعها من البشتون والذي نصبته طالبان في كابول برئاسة الملا محمد عمر، كما أكدت إيران صعوبة إحلال السلام في أفغانستان من دون تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل كل العرقيات الأفغانية الأخرى، من جهة أخرى عملت إيران على توحيد الفصائل الأفغانية وإيجاد حلف بين برهان الدين رباني وقلب الدين حكمتيار، بل حاولت تحقيق مصالحة بين كل من حكمتيار وعبد الرشيد دوستم مع برهان الدين رباني، ومع تحالف الشمال الذي ضم مختلف الفصائل الأفغانية المعارضة لطالبان وكانت إيران إحدى الدول الداعمة لهذا التحالف.

ومع سقوط كابول تكتشف بعض الحقائق حيث كانت إيران قد قامت بتدريب بعض أفراد قوات التحالف الشمالي، كما أن عددًا من الهزارة على وجه الخصوص قد تلقوا تدريبات في معسكرات الحرس الثوري، وكان هؤلاء ضمن القوات التي دخلت كابول بعد انسحاب طالبان، الأكثر من ذلك أن الخبراء العسكريين الإيرانيين قد اشتركوا في التخطيط لبعض العمليات العسكرية التي جرت في أفغانستان، بل شاركوا في هذه العمليات بالفعل إلى جانب قوات برهان الدين رباني، فضلاً عن ذلك فقد دخل عسكريون وأمنيون إيرانيون كابول أيضًا.

ويرى المحللون أن التدخل الإيراني الميداني والعسكري في أفغانستان كان يهدف إلى تأمين مصالح إيران العليا ويحفظ أمنها القومي ويؤكد دورها في أفغانستان، بل يمنع الولايات المتحدة من أن تنفرد بالساحة، بمعنى أن هذا التدخل كان يهدف في أحد أهدافه إلى ألا تكون الحملة العسكرية مدخلاً أمريكيًا لمد نفوذها العسكري المباشر إلى المحيط الحيوي المجاور لإيران أي آسيا الوسطى والقوقاز ناهيك عن أفغانستان ذاتها.

وأخيرًا يمكن القول بأن إيران قد حققت بعض المكاسب من جراء موقفها من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب في أفغانستان وأهم هذه المكاسب ما يلي: ـ أشتراك إيران بفاعلية في رسم مستقبل أفغانستان وهو ما بدا واضحًا خلال مؤتمر بون للمصالحة بين الفصائل الأفغانية ، كما كان لحلفائها الممثلين في طائفة الهزارة حضور فعّال في المؤتمر[25]. تمكين حلفاء إيران في أفغانستان من تثبيت

نفوذهم على الأرض حيث سيطر الشيعة الأفغان على مدينة «هيرات» بالقرب من إيران، كما سيطروا على مناطق الهزارة في العاصمة كابول، وبالتالي تم دعم وجودهم داخل التحالف الشمالي.
وفي أعقاب سقوط نظام طالبان وظهور الدعوات لتشكيل حكومة أفغانية جديدة وعودة الملك الأفغاني السابق ظاهر شاه للبلاد لتولى مقاليد الحكم.. اتخذت إيران مواقف واضحة إزاء الوضع السياسي آنذاك حيث دعت إلى اضطلاع برهان الدين رباني الذي تعترف به رئيسًا شرعيًا لأفغانستان، بدور مركزي في أي حكومة مستقبلية.

الاستنتاجات:

تحظى ايران بالجغرافية السياسية الرئيسية للشرق الاوسط من حيث المساحة و الموقع والسكان والموارد النفطية . لذلك فهي مهمة للجغرافية السياسية العالمية ، أضافة لما تتمتع به تاريخيا من الامتداد والنفوذ حيث انبسطت الامبراطورية الفارسية من الفرات الى السند، ولهذا يعد الخليج العربي الدائرة الجغرافية الاولى للمجال الحيوي الايراني بسبب ما تتمتع به أيران من سواحل طويلة على هذا الخليج المهم عالميا وهي تنافس السعودية في هذه المنطقة من خلال بسط نفوذها في اليمن .

لقد استفادت ايران من وجود فراغ جيوبوليتيكي سببه الاحتلال الامريكي للعراق وافغانستان وهما الدولتان المجاورتان لإيران من الشرق والغرب ، لبسط نفوذها في هاتين الدولتين من خلال استخدام الورقة الأثنية وتوظيفها بطريقة تؤدي الى وصول المجموعات الاثنية الموالية لها الى مصادر القرار السياسي في هاتين الدولتين ، وقد تحقق ذلك لإيران بسبب تلاشي او ضعف المنظومات الدفاعية والامنية في الدول المجاورة.

كما استفادت ايران من الفراغ الجيوبوليتيكي الناجم عن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانسحابه من دول آسيا الوسطى والقوقاز التي نالت استقلالها عام 1991 فقد عملت ايران على صوغ الصورة الجغرافية – السياسية والجغرافية- الاقتصادية للمنطقة الجنوبية من الاتحاد السوفياتي السابق القائمة على الاسلوب الديبلوماسي البراغماتي وليس عبر التأثير الايديولوجي على الاثنيات . ان ايران تستغل ميزة كونها الدولة الوحيدة التي تمتد عبر كل المناطق المنتجة للطاقة في الخليج العربي وبحر قزوين فاستفادت من تصدير نفط كازاخستان وغاز تركمنستان عبر الخليج العربي فهي اقرب الطرق المؤدية الى البحر.

التوصيات:

- غالبا ما تقع الدول الضعيفة التي تعاني من فراغ (جيوسياسي) تحت تأثير تجاذبت وصراعات القوى الاقليمية والدولية لتبحث عن مصالحها الخاصة ، لذلك يجب عليها ان تخطط مسارات جيوسياسية مستقلة تحفظ مصالحها ووحدة اراضيها لتحفظ اراضيها من التحول الى مجال للحرب بالنيابة .
- ولكي تصل هذه الدول الى هذا الهدف عليها اولا ان تتخلص من الصراعات الداخلية وتكون لها تحالفات جغرافية سياسية مع دول الجوار تحفظ مصالحها.

المصادر:

1. شيرين هنتر ، إيران بين الخليج العربي وبحر قزوين ، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ،ط 1 ع 31 ، 2001
2. توفيق محمود المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس ، دار المريخ ن الرياض ن بلا تاريخ ، ص 38
3. محمود واعظي ، التوجه الامني الايراني في الشرق الاوسط ، مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ع 94، 2008 ، ص 77.
4. نيفين مسعد ،أمن الخليج العربي، دراسة في الأدراك والسياسات ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا ، ع 8 ص 296
5. ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الاراضي والخليج، في : مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1 ،1998 ص 222-223
6. انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة، في مجموعة باحثين، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات ط2، 2003 ، ص 19.
7. عبد الرحمن بن حمد العطية، معضلات الامن في الخليج العربي، في مجموعة باحثين، العربي ، في مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008 ، ص 23-24
8. صالح المانع، البعد الايديولوجي في العلاقات السعودية – الايرانية، في مجموعة باحثين، ايران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ، الامارات ط1 ، 2001 ، ص 223
9. مصطفى علوي، المكانة الاستراتيجية للعراق : القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، ع 136، 1999 ، ص 82-99.
10. الحلول التكتيكية لمشكلات اليمن تزرع بذور انفجارها ثانية، آفاق استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع7 ، 2010 ص 15.
11. عصام عبد الفتاح، الحوثيون ومن ورائهم، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط 1 ، 2010 ، ص 25-30 .

12. بول هنز، القوقاز وآسيا الوسطى في التقييم الاستراتيجي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تحليل زلماي خليل زادة ط1 ، 1997 دراسات مترجمة 1997 ص 27 .
13. ناهض محمد صالح، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الإقليمي في آسيا الوسطى، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد لسنة 2008 ص 207.
14. عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 106، ص39.
15. محمد السيد سليم، الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، العدد 9، أبريل 2001، ص23.
16. روبرت كابلان ، انتقام الجغرافية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، عالم المعرفة ،2015 ، ص 420.
17. فؤاد حمة خورشيد، أفغانستان في السوقية الإستراتيجية السوفيتية، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ،جامعة بغداد 1989 ص 33.
18. Fuller , Graham E . The future of political Islam, Palgrave McMillan (2003) . P.4
19. Michael Kugel man, The Iran Factory in Afghanistan, July 10, 2014, p.3
20. If shin, The soul of Iran, Norton, 2005, P. 13Moval
21. Michael Kugel man, OP. Cit. P. 21
22. Romano, Amy (2003). *A Historical Atlas of Afghanistan*. The Rosen Publishing Group, Retrieved17 October 2010. p. 28.
23. S. Frederick Starr. The key to success in Afghanistan, Central Asia-Caucasus Institute, Washington, 2010, P34
24. إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، عدد 167، يناير 2007، ص 125.
25. S. Frederick Starr. , OP. Cit. P. 19.